الصناعة الجزائرية
تحديات إنماء وقطاع متعثر

د/دبيش أحمد

مقدمة:

عملت الجزائرية عقب الاستقلال مباشرة على تنظيم وضبط جهودها الإنمائية في إطار تصور تنموي بني على أساسين اثنين: أساس إيديولوجي وطني تمثل في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964، وأساس نظري تمثل في الأطروحات الإنمائية لبعض رواد الفكر التنموي؛ فرانسوا بيرو وألبرت هرشمان ودستان دوبرنيس، المتمثلة في نظريات أقطاب النمو وآثار القيادة les effets d'entrainement، والصناعات المصنعة.

حيث كانت البداية بإقرار التصنيع الذي يعد محرك كل تنمية اقتصادية خيارا تنمويا استراتيجيا، باعتباره القطاع القادر على خلق تكامل حقيقي بين نشاطات الإنتاج المختلفة، وذلك أنه يمثل من جهة مصدر التموين بوسائل إعادة الإنتاج، ويمثل من جهة ثانية سوقا مهمة لمنتجات الأنشطة والفروع الإنتاجية الأخرى.

تجسيد ذلك تم بتخصيص استثمارات صناعية معتبرة تضمنتها المخططات التنموية الخمسة على مدار الفترة 1967- 1989.استثمارات صناعية على أهميتها وإن عبرت عن الإرادة القوية للجزائر آنذاك في إقامة قاعدة صناعية تكون أساسا لتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع وأداة لتحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته الكاملة للخارج، إلا أن النتائج كانت دون المستوى.

نتائج محتشمة إن لم نقل مخيبة، اضطرت السلطات بموجبها إلى إخضاع الاقتصاد الوطني مطلع ثمانينيات القرن العشرين لإصلاحات عرفت بالهيكلية، هدفت إلى تفعيل أداء المؤسسة الاقتصادية العمومية بإعادة هيكلتها.

هذه الإصلاحات رغم تحقيقها لنتائج موجبة اعتبرت مؤشرا جيدا عن فاعليتها، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ أهدافها النهائية بسبب الانعكاسات السلبية لأزمة النفط العالمية 1986-1989، التي أثرت بشكل كبير على القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني، خاصة وأنه لم يكن قد استعاد توازنه الهيكلي بعد.

اتساع اختلالات الاقتصاد الوطني مع ما رافق ذلك من اضطرابات اجتماعية واسعة جعل السلطات تخضع الاقتصاد الوطني لإصلاحات ثانية لكن بدعم من مؤسسات بريتن وودز هذه المرة.

هذه الأخيرة حققت نتائج حسنة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى، غير أن أثرها على أداء الجهاز الإنتاجي الصناعي كان سلبيا، حيث تآكل نسيجه الإنتاجي بشكل كبير، كما كان لتراجع حجم الطلب المحلي بسبب تحرير الأسعار وخفض قيمة العملة الوطنية أثر سالب مضاعف عليه.

واقع الاقتصاد الوطني آنذاك دفع السلطات إلى اعتماد مقاربة كنزية مستهدفة تحريك الجهاز الإنتاجي- الصناعي تحديدا، باعتماد برامج إنفاق (استثماري واستهلاكي) معتبرة بداية من سنة 2001، غير أن النتائج بعد عشر سنوات وبعد إنفاق زهاء الـ 300 مليار دولار أمريكي لا توحي بأن الوضع صار أحسن.

المسار التطوري للصناعة الجزائرية- الأداء والنتائج، نبحثه من خلال أربعة محاور تمثل أهم المراحل التطورية التي مرت بها الصناعة الوطنية من الاستقلال حتى يومنا هذا. هذه المحاور هي:

- التصنيع أولوية إنمائية
- إعادة الهيكلة- نتائج أولية إيجابية ولكن...
- التصحيح الهيكلي- توازنات كلية حسنة مقابل وضع اقتصادي ساكن (statique)
- مقاربة كنزية تخفق في بعث الصناعة الوطنية

أولا: التصنيع أولوية إنمائية:

سعت الجزائر عقب الاستقلال مباشرة إلى إرساء أسس اقتصاد وطني قوي بإحداث دفعة تنموية قوية تمكن من تجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنهار الموروث عن المستعمر الفرنسي، وتلبي تطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة.

لأجل ذلك تم منذ البداية وبشكل مباشر العمل على خلق قاعدة إنتاجية قوية، بتسطير برامج استثمارية معتبرة بلغت قيمة مخصصاتها المالية 994.5 مليار دينار جزائري[1] على مدار

[1] 887.16 مليار دج قيمة الاستثمارات الفعلية للمخططات التنموية الخمسة، زائد 107.43 مليار دج قيمة الاستثمارات الفعلية لسنتي 1978 و1979 .

الفترة 1967- 1989، [1] أعطيت الأولوية فيها لقطاع التصنيع باعتباره القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها إنماء وتطوير المجتمع.

إقرار خيار التصنيع جعل الجزائر تخصص ما يزيد عن 300 مليار دج كاستثمارات صناعية وزعت على مدار فترة المخططات التنموية الخمسة كما يلي: 4.9 مليار دج خلال المخطط الثلاثي، ثم 20.8 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول و74.2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، ثم 122 مليار دج و85.5 مليار دج خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني على التوالي وبالترتيب. إضافة إلى 66.6 مليار دج خلال سنتي 1978 – 1979.

وتوفيرا للتمويل اللازم لهذه الاستثمارات تم تركيز جهد استثماري كبير في قطاع المحروقات الذي خص بقيم استثمارية مهمة قدرت نسبتها من إجمالي مخصصات الاستثمار الصناعي للمخططات التنموية بـ 51.32 % في المخطط الثلاثي و47.01 % في المخطط الرباعي الأول ثم 48.55 % في المخطط الرباعي الثاني وبنسبة أقل خلال الخماسيين؛ الأول 36.7 % والثاني 33.7 %.

استثمارات صناعية معتبرة عكست إرادة السلطات في جعل التصنيع محركا حقيقيا للنمو وعاملا استراتيجيا مولدا للتنمية. وذلك أن بلغت نسبتها كمتوسط سنوي للفترة حدود الـ 40 % من الناتج الداخلي الخام، ما جعل الجزائر تصنف آنذاك من بين الدول الأعلى استثمارا في العالم بمتوسط سنوي للفرد قدر سنة 1980 بـ 1260 دولار أمريكي.[2]

---

[1] الفترة الممتدة بين الشروع في تنفيذ أول مخطط تنموي- المخطط الثلاثي ونهاية المخطط الخماسي الثاني- آخر المخططات التنموية المسطرة والمدارة مركزيا قبل اصلاحات التحول الاقتصادي مطلع تسعينات القرن العشرين.

[2] Nacer - Eddine SADI , LA PRIVATISATION DES ENTREPRISES PUBLIQUES EN ALGERIE – Objectifs - Modalités et Enjeux , Office des Publications Universitaires 2005, P27

الاستثمارات الصناعية المرصدة والمنجزة فعلا ونسبها إلى إجمالي استثمارات المخططات التنموية، نوضحها من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم(01): التوزيع القطاعي لمخصصات الاستثمار الصناعي في المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية.

الوحدة: مليار دينار جزائري

	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع استثمارات المخطط الثلاثي	**9.06**	**9.16**
استثمارات قطاع المحروقات	**2.27**	**2.52**
استثمارات الصناعات الأساسية	**2.18**	**1.58**
استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى	**0.49**	**0.37**
استثمارات المناجم والطاقة	**0.46**	**0.44**
مجموع الاستثمارات الصناعية	**5.4**	**4.9**
الاستثمارات الصناعية/ مجموع استثمارات المخطط %	**% 59.6**	**% 53.49**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1993، ص190

يظهر من الجدول الأهمية النسبية للاستثمارات الصناعية من مجموع استثمارات أول مخطط تنموي في الجزائر. حيث بلغت نسبتها 59.6% كاعتمادات مالية و53.49% كاستثمارات فعلية. التوزيع النسبي لهذه الاستثمارات على فروع النشاط الإنتاجي الصناعي كان كما يلي: استثمارات قطاع المحروقات 27.51%، استثمارات الصناعات الأساسية 17.51%، استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى 4.03 % و4.8% لاستثمارات المناجم والطاقة.

هذا التوزيع تظهر معه الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر آنذاك للاستثمار في قطاع المحروقات، باعتباره مثلما سبقت الإشارة مصدرا استراتيجيا للعملة الصعبة ومنه موردا لتمويل الاستثمار.

نفس التوجه الإنمائي تم الاستمرار فيه خلال فترة التخطيط الرباعي (المخططين الرباعيين). حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصناعية 60.4 مليار دج من مجموع استثمارات المخططين المرخص بها والمقدرة بـ 137.97 مليار دج. وبلغت 94.95 مليار دج من مجموع الاستثمارات الفعلية المنجزة التي قدرت بـ 157.54 مليار دج. وهي بالتأكيد استثمارات معتبرة بلغت نسبتها 43.77 % كاعتمادات مالية و60.27 % كاستثمارات فعلية.

التوزيع النسبي لهذه الاستثمارات على فروع النشاط الإنتاجي الصناعي، كان كما يلي: استثمارات قطاع المحروقات 29.05 %، استثمارات الصناعات الأساسية 22.83 %، استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى 5.96 % و4.31 % لاستثمارات المناجم والطاقة. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(02): مخصصات استثمارات المخططين الرباعيين بالأسعار الجارية

الوحدة: مليار دينار جزائري

	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع استثمارات المخططين الرباعيين	**137.97**	**157.54**
استثمارات قطاع المحروقات	**24.5**	**45.78**
استثمارات الصناعات الأساسية	**27.07**	**35.98**
استثمارات الصناعات التحويلية الأخرى	**5.2**	**6.39**
استثمارات المناجم والطاقة	**4.06**	**6.8**
مجموع الاستثمارات الصناعية	**60.4**	**94.95**
الاستثمارات الصناعية/ مجموع استثمارات المخطط %	**% 43.77**	**% 60.27**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 251 و341.

فترة التخطيط الخماسي بدورها لم تمثل الاستثناء. فقد ظلت أولوية الاستثمار الصناعي قائمة وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالمخططات السابقة. حيث قدرت نسبته من إجمالي

الاعتمادات المالية لاستثمارات المخططين بـ 34.67 % مقارنة بـ 43.77 % خلال المخططين الرباعيين و59.6 % خلال المخطط الثلاثي.[1]

ومرد ذلك أن السلطات أولت خلال هذين المخططين اهتماما أكبر بقطاع الهياكل الأساسية الذي لم يلق نصيبه من الإنماء والتطوير في المخططات السابقة ولكونه قطاع إسناد مهم للقطاع الصناعي.

حيث انتقلت مخصصاته المالية من 30.77 % و29.27 % في المخططين الرباعيين الأول والثاني إلى 39.36 % و43.11 % خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني على التوالي وبالترتيب. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(03): مخصصات استثمارات المخططين الخماسيين بالأسعار الجارية

الوحدة: مليار دينار جزائري

	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع استثمارات المخططين الخماسيين	**950.6**	**714.8**
مجموع استثمارات قطاع الهياكل الأساسية	**380.79**	**364.96**
مجموع الاستثمارات الصناعية	**329.66**	**206.25**
الاستثمارات الصناعية/ مجموع استثمارات المخططين %	**% 34.67**	**% 28.85**
استثمارات ق الهياكل الأساسية/ مج استث المخططين %	**% 40.05**	**% 51.05**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، ص 97، 130، 223.

[1] نفس التوجه- أي الاستمرار في خيار التصنيع نسجله بالإطلاع على مخصصات الاستثمار الصناعي للسنتين 1978 و1979 المقدر بـ 66.6 مليار دج، من مجموع الاستثمارات المقدرة بـ 107.43 مليار دج. قيمة نسبية تعادل 61.99 % .

هذا الجهد التنموي الكبير والإنفاق الاستثماري المعتبر الذي بلغ حدودا عالية جدا صنفت الجزائر بموجبها مثلما سبقت الإشارة من بين الدول الأعلى استثمارا في العالم، للأسف لم يمكن من بلوغ ما كان مسطرا من أهداف، في مقدمتها إرساء قاعدة إنتاجية- صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الدولية وتؤمنه ضد التبعات السلبية لتقلباتها.

هذه الحقيقة تم الوقوف عليها مباشرة بعد تراجع عائدات صادرات النفط الجزائرية من العملات الصعبة[1] في أعقاب أزمة النفط العالمية 1986- 1989، التي أثرت سلبا على القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني[2] خاصة مع فقدان الدولار الأمريكي لـ 50% من قيمته.[3]

حيث نتج عن ذلك أن تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 7.52 % سنة 1985 إلى 0.6 % سنة 1986 و- 1.4 % سنة 1987 ثم - 2.9 % سنة 1988[4] متأثرا بالانخفاض الكبير للواردات التي تراجعت قيمها بالأسعار الجارية من 59.3 مليار دج سنة 1985 إلى 50.8 مليار دج سنة 1986، ثم 40 مليار دج سنة 1987.

تراجع، اتضح معه أن استراتيجية التصنيع الجزائرية في ظل الإطار التنظيمي الذي اعتمدت فيه لم تفشل فقط في كسر تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الدولية وإنما زادتها تعقيدا، حيث تحولت من مجرد تبعية استهلاكية إلى تبعية تكنولوجية إنتاجية معقدة.

وضع اقتصادي متأزم فرض حتمية إخضاع الاقتصاد الوطني لإصلاحات اقتصادية تكون أكثر عمقا وشمولا من إصلاحات مطلع الثمانينيات التي عرفت بإصلاحات إعادة الهيكلة.

ثانيا: إعادة الهيكلة- نتائج إيجابية ولكن..

تقررت إعادة الهيكلة خلال المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني سنة 1979 أين تم التأكيد على ضرورة إجراء تقييم اقتصادي واجتماعي لمرحلة التصنيع.

---

(1) تراجعت من 69.9 مليار دج سنة 1985 إلى 39.38 مليار دج سنة 1986، أي تراجع نسبي بـ 43.7 % .

(2) أصل هذا الأثر السلبي هو الوزن الكبير للمحروقات في الاقتصاد الوطني. حيث مثلت سنة 1984 نسبة 43.4% من إيرادات الميزانية و97.7% من عائدات التصدير. والتراجع الحاد لسعر برميل النفط الذي وصل حدود الثمانية 8 دولارات أمريكية Abd El Hamid brahimi, l economie Algerienne –defis et enjeux, Dahleb-1991, p. 446

(3) تراجع قيمة الدولار الأمريكي أثر بشكل سلبي حاد على القدرة الشرائية الخارجية للجزائر.

(4) ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p 444

تقييما بأبعاد تصحيحية تم حصرها في جانب الهيكلة العضوية للمؤسسة الوطنية وتنظيمها الوظيفي،[1] جسد بموجب المرسوم رقم 80- 242 مؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، مستهدفا إعطاء حرية أكبر في المبادرة واستقلالية أوسع في التسيير.[2]

❖ **دوافع إعادة الهيكلة:**

تقررت إعادة الهيكلة على ضوء النتائج الضعيفة التي سجلتها مختلف القطاعات الصناعية على مدار ما يزيد على العشر سنوات من الإنفاق الاستثماري الصناعي الهائل. حيث سجلت صناعات الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (ISSME) على سبيل المثال نموا سنويا بـ 11.9 % عوضا عن 25.5 % المستهدفة، أي 46.6 % فقط من تقديرات المخطط الرباعي الأول و7.1 % عوضا عن 23.4 % خلال المخطط الرباعي الثاني، ما يعادل 30 % فقط من أهدافه المسطرة.

نفس الشيء بالنسبة إلى صناعة مواد البناء التي سجلت نموا بـ 3.1 % فقط بدلا عن 14.4 % المستهدفة وهي نتيجة جد ضعيفة عادلت 21.5 % من أهداف المخطط الرباعي الأول.

وسجلت أضعف النتائج في قطاعات الصناعات النسيجية والجلدية والمحاجر والمناجم. حيث سجلت صناعة النسيج والجلود نموا بـ 0.1 % عوضا عن 14.2 % المستهدفة خلال المخطط الرباعي الثاني. وسجل قطاع المناجم والمحاجر نموا بـ 2.6 % عوضا عن 24.2 % المستهدفة خلال المخطط الرباعي الثاني. والجدول التالي يوضح أكثر.

---

[1] تم حصر الإصلاح في هذا الجانب فقط دون التعرض للتنظيم الاقتصادي العام بسبب الوفرة المالية المعتبرة التي اتيحت للجزائر انداك اثر تضاعف أسعار النفط في السوق الدولية بثلاثة(03) مرات سنة 1974 والارتفاع القياسي للعائدات من العملات الصعبة التي تضاعفت أنداك اثنا عشر مرة(12) مقارنة بسنة 1973. ما أعطى للسلطات أنداك فسحة لمعالجة الاختلالات في إطار نفس التوجه من خلال التوسع أكثر في الاستثمار.

[2] المادة 2 من المرسوم رقم 80- 242 مؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات.

الجدول رقم(04): معدل النمو السنوي للقيمة المضافة المولدة ببعض القطاعات الصناعية

	1970- 1973		1974- 1977		1967- 1978
	المستهدفة	المحققة	المستهدفة	المحققة	المحققة
صناعات الص والص المع والميك والكه (ISSME)	%25.5	%11.9	%23.4	%7.1	%12.9
صناعة مواد البناء	%14.4	%3.1	%31.6	%23.3	%16.1
الكيميائية والخشب	%19.4	%10.4	%25.2	%9.7	%10.1
الصناعة الغذائية	%6.7	%11.9	%10.0	%3.5	%7.7
صناعة النسيج والجلود	%15.8	%10.8	%14.2	%0.1	%5.4
الصناعة المنجمية والمحاجر	%19.8	%7.3	%24.2	%2.6	%9.4

Source: ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p 179

دافع آخر من دوافع إعادة الهيكلة تمثل في التراجع الكبير لمعدل تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي الذي سجل موازاة مع النمو المتزايد في مخصصات الاستثمار الصناعي على مدار الفترة 1967- 1978 تراجعا مستمرا منتقلا من 48% سنة 1967 إلى 24% سنة 1977. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(05): تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي

الوحدة/ مليار دج

	1967	1973	1974	1977
الانتاج الصناعي	2.12	5.31	5.58	8.7
الطلب الوطني	4.41	13.67	21.08	36.2
معدل تغطية الطلب الوطني بالإنتاج الصناعي المحلي	% 48	% 38	% 26	% 24

Source: ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p184

هذا الأداء الضعيف للصناعة الجزائرية، كان راجعا لجملة من الأسباب أهمها تراجع إنتاجية productivité القطاع الصناعي خارج المحروقات، التي انتقلت من 36752 دج سنة 1967 إلى 31988 دج سنة 1977 ثم 31025 دج سنة 1978.[1] تراجع يفسره من جهة الارتفاع الكبير لنسبة العاملين غير المنتجين (البطالة المقنعة) التي قدرت سنة 1978 بـ 52% من مجموع القوة العاملة.[2] ومن جهة ثانية ضعف معدل استخدام الطاقات الإنتاجية الذي كان متذبذبا بين 40 و50%.[3]

سبب آخر تمثل في التكاليف الزائدة الناتجة عن التأخر في الإنجاز والفوترة المبالغ فيها والأعباء المضخمة للدراسات التقنية وغيرها، التي تراوحت كقيم تقديرية للفترة 1967- 1978 في حدود 72.6 مليار دج، ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي.[4] حيث إن تأخرا في الإنجاز لمدة 12 شهرا في مشروع استثماري بقيمة أربعة 4 ملايير دج كان يولد أعباء إضافية بـ 1.5 مليار دج. ما يعني أن كل تأخير في الإنجاز بسنة واحدة يكلف أعباء إضافية تعادل ربع قيمة المشروع الاستثماري.[5]

أداء صناعي ضعيف أثمرته رغبة السلطات في إقامة صناعة وطنية قوية من خلال اتفاقيات إنجاز أبرمت مع شركات ومكاتب دراسات أجنبية بصيغة المفتاح في اليد التي تعتبر اتجارية أكثر منها صيغة ناقلة للتكنولوجيا.

❖ **نتائج إعادة الهيكلة**: مكنت إعادة الهيكلة التي استهدفت إعطاء حرية أكبر في المبادرة واستقلالية أوسع في التسيير من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة الحجم نسبيا محددة التخصص،[6] من تحسين الأداء العام للاقتصاد الوطني بأن حقق ولأول مرة نتائج جد إيجابية لم يسبق وأن حقق مثلها.

---

(1) ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p178

(2) CHIGNIER Antoine, les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le dévloppement en faillite des relation entre Etat et apparail de production dans une économie en développement, séminaire Economie nationale du monde Arabe, UNIVERSIT2 LYON2- 2009 , p16

(3) ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p399

(4) ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p214

(5) CHIGNIER Antoine, op cit, p20

(6) نتج عن ذلك أن انتقل عدد المؤسسات الوطنية من 150 مؤسسة سنة 1980 الى 480 مؤسسة نهاية سنة 1982.

حيث انتقل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 79.7 مليار دج سنة 1979 إلى 122.8 مليار دج سنة 1982، مسجلا نموا بـ 44.1%. وانتقل من 142 مليار دج سنة 1983 إلى 220.3 مليار دج سنة 1987، مسجلا نموا بـ 78.3 %. نشير فقط إلى اضطراب نسبي سجل سنة 1986 في نمو هذا الأخير نتج عن التراجع الكبير في أسعار النفط التي أثرت بدورها في شروط استغلال الجهاز الإنتاجي الوطني. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(06): تطور الناتج الداخل الخام خارج المحروقات للفترة 1979- 1987

الوحدة/ مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
1979	79.7
1980	92.5
1981	110.3
1982	122.8
نسبة النمو 1979- 1982	% 43.1
1983	142.0
1984	165.8
1985	186.3
1986	203.6
1987	220.3
نسبة النمو 1983- 1987	% 78.3

Source: ABDELHAMID BRAHIMI, op cit, p399

من جانبه عرف معدل استخدام الطاقة الإنتاجية تطورا معتبرا بأن بلغ ولأول مرة حدود 80% كمتوسط وطني سنتي 1984- 1985، مقابل معدل ضعيف تراوح قبل إعادة الهيكلة

بين 40 و50% مثلما سبقت الإشارة. كما عرفت إنتاجية العمل نموا جيدا تجاوز حدود 6% سنتي 1984- 1985، مقابل أقل من 2 % كمعدل متوسط للفترة 1967- 1979.[1]

نتائج جد إيجابية حققتها إعادة الهيكلة، أهمها نجاحها في جعل الجهاز الإنتاجي الوطني يتحول تدريجيا من مجرد إطار موزع للريع إلى جهاز منتج ومراكم للثروة.

إلا أن هذا التحول النوعي في أداء الاقتصاد الوطني أجهض بفعل عاملين اثنين: تمثل الأول في الانعكاسات السلبية لأزمة النفط العالمية التي أفقدته توازنه. وتمثل العامل الثاني في الأزمة السياسية لمطلع التسعينات التي أعادته إلى نقطة الصفر، والتي لا زالت تبعاتها السلبية عليه قائمة إلى اليوم.[2]

ثالثا: التصحيح الهيكلي - توازنات كلية حسنة مقابل وضع اقتصادي ساكن (statique)

اضطرت الجزائر أواخر ثمانينيات القرن العشرين[3] بسبب اتساع اختلالات الاقتصاد الوطني إلى اللجوء إلى مؤسسات بريتن وودز لطلب المساعدة المالية والتقنية اللازمة.

حيث أسفر ذلك عن إبرام نوعين من الاتفاق: خص الأول آليات وسبل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى من خلال اتفاقين (اتفاق 03 ماي 1989 واتفاق 03 جوان 1991). وخص الثاني استهداف استقرار الاقتصاد الوطني وذلك من خلال اتفاقين غطيا الفترة الممتدة من 01 أفريل 1994 إلى 21 ماي 1998.

---

(1) CHIGNIER Antoine, op cit, p26

(2) تأثر الجهاز الإنتاجي الوطني سلبا وبشكل كبير بسبب تراجع واردات الانتاج من مجموع الواردات الاجمالية التي تراجعت مثلما سبقت الاشارة من 59.3 مليار دج سنة 1985 إلى 50.8 مليار دج سنة 1986، ثم 40 مليار دج سنة 1987. إلا أن الارتفاع الكبير الذي سجلته سنة 1989 حين قدرت بـ 76.6 مليار دج ثم 94.2 مليار دج سنة 1990 لم يمكن من انبعاث الجهاز الانتاجي الوطني من جديد.

(3) انخفض سعر برميل النفط إلى 10 دولارات أمريكية. وانخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.6 %، وتراجعت معدلات التشغيل بنسبة 40 %، وارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج الوطني من 30% سنة 1985 إلى 41% سنة 1988، بينما ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35 % إلى 78 % .

الاصلاحات المدعمة من طرف مؤسسات بريتن وودز وإن كانت قد مكنت من تحقيق نتائج ايجابية فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، تمثلت أساسا في:

- انتقال وضعية الميزانية العامة للدولة من حالة عجز قدر سنة 1993 بـ 9 ٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى فائض زادت نسبته عن 3 % سنة 1996 و2.4 % سنة 1997.

- تراجع معدل التضخم من 39 % سنة 1994[1] إلى حدود 6 % نهاية سنة 1997، على إثر تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار.

- ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار مع نهاية سنة 1995، ثم 08 مليار دولار في نهاية سنة 1997.

- تحسن الناتج المحلي الحقيقي، حيث انتقل من -2% سنة 1993 إلى -1% سنة 1994، ليسجل نموا حقيقيا ملحوظا تراوح في حدود 4% سنتي 1995 و1996، ثم 5% سنة 1998.[2]

- تحسن الميزان التجاري بانتقاله من حالة العجز بـ 4.64% و2.87% سنتي 1994 و1995 على التوالي إلى وضع موجب بتحقيقه فائضا بـ 33% و37% خلال سنتي 1996 و1997 على التوالي.[3]

غير أن هذه الإصلاحات أثرت في مقابل ذلك سلبا على القطاع الصناعي الذي تراجعت فوائضه الصافية بشكل حاد. - 22% بالنسبة إلى قطاع صناعة مواد البناء و- 15.59% بالنسبة إلى الصناعة الكيميائية و- 267% بالنسبة إلى صناعة الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية (ISSME). كما زاد عجز قطاع النسيج بـ 130 % وقطاع الجلود وصناعة الأحذية بـ 178%.

تطبيق إجراءات الإصلاح جعل أداء القطاع الصناعي يتراجع بشكل مستمر ومتزايد حتى أواخر عشرية التسعينيات تقريبا. وهو ما يمكن توضيحه من خلال معطيات الجدول التالي.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، الدورة الثامنة، ماي 1999، ص:02.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997، الدورة العاشرة، أفريل 1998، ص: 26.

[3] نفس المرجع أعلاه، ص: 26.

الجدول رقم(07): تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1989 - 1998 بالنسبة المئوية.

	1989	1994	1995	1996	1997	1998	98/89
المؤشر العام	100	88.4	87.6	81.5	78.5	81.6	18.5 -
المؤشر خارج المحروقات	100	84.2	82.9	74.1	69.3	73.3	27.1 -
مؤشر الصناعات المصنعة	100	80.1	79.9	68.7	63.4	67.4	32.6 -
الطاقة	100	133.1	132.4	138.0	144.0	144.0	43.5
المحروقات	100	106.1	107.6	113.0	118.0	118.5	18.5
المناجم والمحاجر	100	82.4	81.1	78.1	71.1	73.0	27.0 -
صناعة الص والص المع والميك والكهربائية والالك	100	68.2	74.5	59.6	47.9	49.9	50.1 -
مواد البناء الخزف والزجاج	100	86.2	89.7	93.7	88.8	91.7	8.3 -
الكيمياء المطاط والبلاستيك	100	94.3	86.2	75.0	78.8	89.2	10.9 -
الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت	100	96.4	89.0	85.5	83.1	90.8	9.2 -
النسيج والألبسة والخياطة	100	82.5	73.1	53.1	49.1	53.4	46.6 -
صناعة الجلود والأحذية	100	53.5	42.6	29.3	23.7	24.3	75.8 -
صناعة الخشب والفلين والورق	100	67.1	60.1	48.5	47.3	47.2	52.9 -

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشرة، نوفمبر 1998، ص 78

❖ صناعة الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية الأثر السلبي لهذه الإصلاحات على القطاع الصناعي تم تسجيله أيضا على مستوى الطاقات الإنتاجية المستخدمة التي عرفت تراجعا ملحوظا مثلما يظهره الجدول التالي.

الجدول رقم(08): تطور استخدام الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية حسب فروع النشاط.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المناجم والمحاجر	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
الصناعات ح.م.م.ك.إ❖	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
مواد البناء	63.0	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	39.7	34.4
الصناعات الغذائية	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	61.0	65.0
النسيج	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
الجلود	64.1	47.7	35.7	29.8	45.4	33.5	23.8
الخشب والورق	43.9	33.2	28.1	36.5	31.2	27.5	21.5
الصناعات المصنعة	57.2	54.6	51.2	51.8	48.5	46.7	42.1
الفارق %	-	2.6-	3.4-	0.6+	3.3-	1.8-	4.6-

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 80

❖ صناعة الصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

بالإضافة إلى هذه التأثيرات السلبية على القطاع الصناعي، تأثير سلبي آخر من تأثيرات تطبيق إصلاحات بريتن وودز تمثل في تسريح عمال القطاع.[1] والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] تم خلال الفترة بين 1993 و1998 تسريح ما يزيد عن 400 ألف عامل، ما جعل معدل البطالة يرتفع الى حدود 39 % سنة 1998.

Hocine BENISSAD , Algerie De La Planification Socialiste A L Economie De Marche, Enag Editions ALGER 2004، p 205

الجدول رقم(09): حصيلة تسريح العمال حتى السداسي الأول من سنة 1998.

	مؤسسات عمومية اقتصادية	%	مؤسسات عمومية محلية	%	مؤسسات خاصة	%	المجموع
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 92

تراجع أهمية ودور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني يمكن تبيانه من خلال عرض تطور حصته في مجموع القيمة المضافة المولدة خلال الفترة 1975 - 2000.

الجدول رقم(10): حصة قطاعات الاقتصاد الوطني في إجمالي القيمة المضافة المولدة خلال الفترة 1975- 2000

الوحدة: مليون دينار جزائري

		1975	1980	1986	1990	1994	1998	2000
إجمالي القيمة المضافة المولدة		47480.0	132526.8	234805.4	429305.7	1155644.0	2217445.4	3430857.3
المحروقات	بالقيمة	15567.7	51191.3	45537.2	125193.7	327346.7	638221.5	1616314.7
	%	32.78	38.62	19.39	29.16	28.32	28.78	47.11
الصناعة خارج المحروقات	بالقيمة	5894.6	1597.1	42862.9	66921.9	161647.6	256821.1	290749.6
	%	12.41	1.20	18.25	15.58	13.98	11.58	8.47

المصدر: Rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2004, ONS. 2005. p45 Alger, octobre

إصلاحات بريتن وودز تمت بتاريخ 21 ماي 1998، إلا أن مهمة بعث الصناعة الوطنية لم تتم بعد. قدر لها أن تطول وطالت، والظاهر أنها ستطول أكثر.

رابعا: ظروف فوق مواتية لانبعاث صناعة وطنية جديدة:

مباشرة بعد انتهاء الجزائر من برنامج التعديل الهيكلي شهر ماي 1998، شهدت أسعار البترول انتعاشا ملحوظا، منتقلة من 17.9 دولار للبرميل سنة 1999[1] إلى 145 دولار للبرميل خلال الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008 [2]مسجلة مستوى قياسيا غير مسبوق. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(11): تطور أسعار البترول للفترة 1999- 2010

الوحدة: دولار أمريكي

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السعر	17.9	28.50	24.85	25.24	28.9	38.66	54.6	65.8	74.95	99.86	62.25	80.15

المصـــدر: بنـــك الجزائـــر، التقريـــر الســـنوي(مـــن تقريـــر 2002 إلى تقريـــر 2010)، http://www.bank-of-algeria.dz

❖ سنة 1999، Hocine BENISSAD, op cit, p208

هـذه الأسـعار الجيـدة الـتي قـدرت كمتوسـط للفـترة بـ 50.13 دولارا للبرميـل، سمحـت بنمـو عائـدات الجزائـر مـن العملـة الصـعبة بشـكل معتـبر، حيـث انتقلـت مـن 10.14 ملاييـر دولار سـنة 1998[3] إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 ثم 72.88 مليار دولار سنة 2011.[4] والجـدول التـالي يوضـح أكثر.

الجدول رقم(12): تطور عائدات الجزائر من العملة الصعبة خلال الفترة 1998- 2010

	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عائـدات التصدير	10.1	25.3	22.6	18.8	24.5	32.2	46.3	54.7	60.6	78.6	45.2	57.1

المصـــدر: التقـــارير الســـنوية لبنـــك الجزائـــر(مـــن تقريـــر 2002 إلى تقريـــر 2010)، http://www.bank-of-algeria.dz

---

[1] Hocine BENISSAD, op cit, p208

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 60

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002، http://www.bank-of-algeria.dz

[4] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، ص: 227

على إثر ذلك تراجعت المديونية الخارجية للبلد من 30.2 مليار دولار سنة 1998[1] إلى 5.68 ملايير دولار سنة 2010،[2] ما جعل الجزائر في أريحية لم تعشها منذ ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(13): تطور مديونية الجزائر الخارجية خلال الفترة 1998- 2010

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المديونية الخارجية	30.2	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41	5.68

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوي(من تقرير 2002 إلى تقرير 2010)، http://www.bank-of-algeria.dz

❖ سنة 1998، Hocine BENISSAD, op cit, p208

في مقابل ذلك نمت احتياطات الصرف بشكل معتبر أتاح للجزائر فرصة نادرة للنهوض بقطاعها الصناعي المتعثر. والجدول التالي يوضح تطور قيم هذه الاحتياطات.

الجدول رقم(14): تطور احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 1998- 2010

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
احتياطات الصرف	6.8	12.0	18.0	23.1	32.9	43.1	56.2	77.7	110.1	143.1	148.9	162.2

المصدر: ❖ السنوات 1998، 2000، 2001 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق(4/9)

❖ السنوات 2002 حتى 2006 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، ص 210

❖ السنوات 2007 حتى 2009 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، ص237

[1] Hocine BENISSAD, op cit, p208

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، ص: 231

❖ سنة 2010 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، ص227

في ظل هذا الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل،[1] بقي أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات ضعيفا ودون المستوى مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مدار الفترة 2000- 2010 نسبة 5.34 % مقابل 39.03 % للصناعة الاستخراجية.

❖ **نمو لكنه بعيد عن المستوى**: حققت الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2010 نتائج موجبة لكنها ضعيفة ومتذبذبة. ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

حيث تظهر المعطيات الإحصائية المتوفرة أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محتشمة مقارنة بالمساهمة المعتبرة للصناعات الاستخراجية. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(15): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2001- 2010

	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %
2001	3816	7.0	19389	35.5	23205	42.5
2002	4108.8	7.3	18339.1	32.8	22447.9	40.1
2003	4384.9	6.6	23888.3	36.1	28273.2	42.7
2004	4184.1	4.9	32174.6	37.9	36358.7	42.9
2005	4426.1	4.3	47192.3	46.0	51618.4	50.4

[1] الوضع المالي يخص أهمية عائدات التصدير واحتياطات الصرف والمستوى المقبول جدا المديونية الخارجية. أما الوضع الاقتصادي فيخص المستوى الحسن للتوازنات الاقتصادية الكلية المشار اليها في الصفحة 10.

	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %
2006	4779.1	4.1	53439.4	45.9	58218.5	50.0
2007	5378.6	4.0	63651.2	47.0	69029.8	51.0
2008	6540.4	3.8	77454.3	45.5	83994.7	49.3
2009	5814	4.2	41894	30.0	47708	34.2
2010	8036	5.0	56185	34.7	64221	39.7

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2002 إلى 2011.

هذا الأداء الضعيف الذي ميز الصناعة الوطنية خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2010 للأسف ازداد ضعفا سنة 2011. إذ رغم تسجيلها نموا يعتبر نسبيا حسنا بـ 2.4 %، إلا أنه يبقى دون أي أثر اقتصادي، كونه نتج عن قطاعين اثنين فقط. قطاع الصناعة الغذائية الذي نما بـ 21.0 % وقطاع الطاقة الذي نما بـ 8.2 %. أما قطاعات النشاط الأخرى فعانت كلها من ركود حاد، حيث تراجع إنتاجها بنسب تراوحت بين 3.2 % و13.1 %.[1]

قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من بين القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري بسبب مساهماته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وإن كان حقق نتيجة جيدة سنة 2011 مثلما سبقت الإشارة بفضل انتعاش إنتاج أربعة من فروعه الإنتاجية: معالجة الحبوب، إنتاج الحليب، إنتاج علف الماشية والمصبرات، التي نمت بـ 44.5 %، 30.1 %، 20.7 % و11.5% على التوالي، إلا أن أداءه الإنتاجي تراجع بـ 36.6 % مقارنة بما كان عليه سنة 1989.[2]

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011، ص: 35

[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 38

قطـاع الصـناعات الحديديـة والمعدنيـة والميكانيكيـة والإلكترونيـة والكهربائيـة (ISMMEE) عرف هو الآخر ركودا للسنة الثانية على التوالي. حيث تراجع إنتاجه بـ 3.4 % سنة 2011، بعد ما كان تراجع بـ 12.6 % سنة 2010.

بدوره قطاع المناجم والمحاجر سجل تراجعا بـ 9.5 %، نتج عن الانخفاض الكبير للسنة الثانية على التوالي في نشاط استخراج الفوسفات بـ - 15.6 % والمواد المعدنية الأخرى بـ - 21.9 %.[1]

صناعة الكيمياء والبلاستيك والمطاط عرفت أيضا ركودا للسنة الثانية على التوالي مقارنة بسنتي 2008 و2009، حيث تراجع إنتاجها بـ 5.5% سنة 2011 وبـ 10.6 % سنة 2010. هذا الركود يفسره التراجع الكبير الذي قدر بـ - 94.2 % في أداء بعض فروعه وتحديدا الكيمياء المعدنية، والكيمياء العضوية والصمغ والبلاستيك، منذ سنة 2000.[2]

نفس الوضعية عرفتها صناعات النسيج، الخشب والفلين وصناعة الجلود، حيث سجلت كلها تراجعا كبيرا سنة 2011 بنسب متفاوتة قدرت بـ 13.1 %، 11.8% و9.4 % على التوالي وبالترتيب.

هذا الأداء الضعيف جدا وإن كان يعبر عن الفشل الكبير في استغلال الإمكانات المتاحة والوضع المستقر للكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية، عل الأقل منذ سنة 2000 (سنوات الوفرة)، إلا أنه يبين من جهة أخرى أن التنظيم والإنتاج الاقتصاديين في الجزائر يعانيان ما هو أكثر تعقيدا من مجرد ندرة التمويل والمورد.

❖ مقاربة كنزية تخفق في بعث الصناعة الوطنية:[3]

خرجت الجزائر أواخر تسعينيات القرن العشرين من برنامج التعديل الهيكلي بنتائج حسنة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى مثلما سبق وأشرنا.

---

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 37

[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 38

[3] كان لأطروحات جون مينارد كينز دورا بارزا في تجاوز أزمة الكساد العظيم 1929- 1933 وذلك باعتماد الرئيس الأمريكي فرونكلين روزفلت آنداك لمقاربة كينزية في إطار ما عرف بالخطة الجديدة أو العهد الجديد The New Deal قامت على بعث مشاريع انشاء ضخمة (انفاق استثماري واستهلاكي) استهدفت توليد طلب كلي كبير قادر على خلق ديناميكية اقتصادية من خلال دفع المنتجين للتوسع في الانتاج والاستثمار ومنه رفع معدلات التشغيل وامتصاص البطالة...الخ ومن ثم تجاوز حالة الكساد وبداية الانفراج التدريجي للأزمة.

وكان التحدى الرئيسي حينها هو الاستمرار في نفس التوجه الذي حددته شرطية الصندوق وفقا لمبادئ توافق واشنطن والانطلاق اقتصاديا من جديد من أرضية أقل ما يقال عنها آنذاك إنها كانت مواتية. رئيس جديد منتخب، وضع أمني نسبيا حسن، مؤشرات اقتصادية مستقرة وتطور جيد في أسعار النفط وعائدات التصدير.

غير أن التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي في نسيجه الإنتاجي آنذاك بسبب إجراءات الإصلاح حيث تم حل 443 مؤسسة صناعية وتسريح 36868 عامل(17.3% من مجموع عمال القطاع)[1] من جهة، والتراجع الحاد في مستوى الطلب بسبب تآكل القدرة الشرائية للمواطنين جراء تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة الوطنية من جهة ثانية، قلل من فرص النجاح في إحداث التحريك الاقتصادي اللازم وبلوغ المستوى المطلوب من النمو بالاعتماد فقط على قوى السوق.

هذا الوضع دفع السلطات إلى اعتماد مقاربة كينزية بداية من سنة 2001 مستهدفة توليد طلب داخلي قادر على تحفيز الإنتاج والاستثمار من جهة، وقادر على استيعاب نواتج هذه الأخيرة من جهة ثانية. ومن ثم دعم النمو وامتصاص البطالة وتجاوز حالة السكون التي يعانيها الاقتصاد الوطني.

توجه يستند إلى تصور "كينز" ونظريته بشأن السياسة المثلى لتجاوز مثل هذه الحالات. حيث يؤكد على جدوى زيادة الإنفاق الحكومي استثماريا كان أو استهلاكيا لتعويض عدم كفاية الطلب وبالتالي دفع الاقتصاد والعمالة.[2]

توجه تبنته الجزائر باعتمادها لثلاثة برامج مهمة بقيمة مالية جاوزت 350 مليار دولار أمريكي. أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 بقيمة 525 مليار دج (7.5 ملايير دولار تقريبا)، ثم برنامج دعم النمو 2005- 2009 بقيمة 4202.7 مليار دج (60 مليار دولار تقريبا)، ثم البرنامج الثالث لدعم النمو 2010- 2014 بقيمة 21214 مليار دج (286 مليار دولار أمريكي).

---

[1] تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 92

[2] هذه النظرية شكلت نقطة جدل حاد بين "جون مينارد كينز" ومؤيديه من جهة و"فردريك فون هايك" ومؤيديه من جهة ثانية، اندلع في أعقاب أزمة الكساد العظيم واستمر لسنوات طويلة وحتى إلى يومنا بين انصار سياسة التوسع في الانفاق التي يؤيدها "فرنسوا هولند" كمدخل لحل الأزمة الحالية للاقتصاد الأوروبي، وأنصار سياسة التقشف التي تؤيدها المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" ومؤيدوها كحل أنسب للأزمة.

هذا الإنفاق الضخم للأسف لم يقابله أي تطور في أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات، حيث يتضح من خلال مقارنة المعطيات الخاصة بنمو مختلف فروع صناعة المنتجات الصناعية سنة قبل الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (البرنامج الأول2001- 2004) مع نفس المعطيات للسنة الأولى من تنفيذ البرنامج الثاني لدعم النمو (البرنامج الثالث 2010- 2014)، أن أداء القطاع لم يحقق أي تحسن يذكر، بل بالعكس عرف تراجعا بالنسبة إلى الكثير من فروعه الإنتاجية. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم(16): معدلات نمو مختلف فروع صناعة المنتجات الصناعية للفترة 2000- 2010.

	صناعة المنتجات الصناعية								
		الصناعة الغذائية	الحديد، االميكانيك والكهرباء	الصناعة الكيميائية	النسيج	الجلود والفرو	مواد البناء	الخشب والورق	صناعات أخرى
2000	1.9-	8.9-	2.2	6.2	14.4-	6.0-	6.4	8.2-	38.2
2001	1.3-	12.5-	10.4	3.1-	14.7-	0.5-	0.3	13.1-	2.0
2002	1.0-	19.1-	7.1	5.8-	3.7	19.3-	8.4	0.9	1.2
2003	3.5	20.6-	8.9	10.6-	2.4-	7.7-	7.6-	6.1-	11.9-
2004	1.3-	15.7-	2.0	2.2-	14.4-	15.4	10.3	0.7-	5.2
2005	4.5-	14.4-	4.1-	3.9	0.6	18.4-	4.8	15.9-	25.1-
2006	2.2-	7.6-	1.3	3.1-	14.0-	15.9-	3.8-	2.9	1.0-
2007	3.9-	2.1-	8.9-	4.4-	15.0-	4.8-	2.7	6.8-	31.2-
2008	1.9	6.8	3.9	2.5	1.1-	1.2-	1.6-	11.9-	20.6-
2009	0.7	9.1-	6.4	2.0	1.2	12.0-	1.0-	21.4-	0.0
2010	2.5-	3.3-	12.6-	10.6-	10.8-	6.3-	5.0-	14.8	21.3-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر

❖ السنوات 2000- 2001 التقرير السنوي 2002

- ❖ السنوات 2002- 2006 التقرير السنوي 2006
- ❖ السنوات 2007- 2010 التقرير السنوي 2010

معطيات الجدول تظهر أن حال الصناعة الجزائرية خارج المحروقات وأداءها سنة 2010 أي خلال السنة الأولى من الشروع في تنفيذ البرنامج الخماسي الثالث 2010- 2014، أسوأ مما كان عليه قبل عشر سنوات، أي قبل الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ما يعني أن تخصيص ما يزيد عن 350 مليار دولار أمريكي لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم نموه، لم يثمر أي تحسن في أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات بمختلف فروعها.

إن إنفاق زهاء الـ 600 مليار دولار أمريكي[1] دون أن نتمكن من إنتاج أدنى احتياجاتنا من المأكل والملبس، يستوجب منا بحث ما هو أكثر عمقا وشمولا من مجرد الأداء الاقتصادي الضعيف وواقع الصناعة المتعثرة التي لا تريد أن تنبعث.

الخاتمة:

خلال ست وأربعين سنة تاريخ الجزائر المستقلة، عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم. تنظيم مخطط مركزي اعتمد لفترة امتدت من الاستقلال حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين. وتنظيم حر تحكمه نسبيا آليات السوق وميكانزماته، يمتد من نهاية الفترة الأولى إلى يومنا.

على مدار هذه الفترة وفي ظل النظامين، بذلت السلطات الجزائرية جهودا معتبرة في سبيل خلق نسيج إنتاجي متزن ومتكامل، قادر على ضمان التطوير الاقتصادي والاجتماعي المستمر تلبية لتطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة.

هذه الجهود، وإن كنا نقر مراعاة للموضوعية أنها حققت بعض النتائج الحسنة إلا أنها عجزت في الوقت ذاته عن تحقيق أهدافها النهائية. حيث ظل الاقتصاد الوطني حتى يومنا هشا أحادي

---

[1] بلغت مخصصات الاستثمار للفترة 1967- 1989 قيمة 994.5 مليار دج. على متوسط صرف خمسة دينارات/ للدولار الواحد، للفترة 1970- 1990، نجد أن قيمة هذه المخصصات تعادل الـ 200 مليار دولار أمريكي. وبإضافة 350 مليار دولار قيمة المشاريع الخماسية الثلاثة(برنامج الإنعاش الاقتصادي بـ 7.5 مليار دولار+ برنامج دعم النمو الأول بـ 60 مليار دولار+ برنامج دعم النمو الثاني بـ 286 مليار دولار) زائد ما انفق خلال الفترة 1990- 2000، تكون قمة مخصصاتنا قد جاوزت الـ 600 مليار دولار أمريكي.

القطاع تحكمه تطورات سوق النفط العالمية، التي دفعت به منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى أزمة اقتصادية حادة، لا زالت تداعياتها أو تداعيات ما ترتب عليها قائمة إلى يومنا.

فرغم الأهمية الاستراتيجية التي أولتها الجزائر للقطاع الصناعي منذ الاستقلال، إلا أنها لم تنجح حتى يومنا في خلق قاعدة صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني المفرط بقطاع الطاقة، وتحرره من قبضة السوق الدولية وتأثيرات اضطرابات أسعارها على استقراره وأمنه.

لقد كان يفترض بالنظر إلى قيم المخصصات الاستثمارية التي تم تسخيرها، أن يكون للجزائر قطاع صناعي إن لم نقل قوي، يكون قادرا على تلبية حدا أدنى من الاحتياجات الوطنية من بعض المنتجات الصناعية. غير أن الواقع يعاكس ذلك، حيث تظهر بعض المعطيات الإحصائية أن معدل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الصناعي الوطني قد تراجع بعد إنفاق زهاء الـ 600 مليار دولار أمريكي مقارنة بما كان عليه عقب الاستقلال مباشرة.

إن الوضع المالي المريح الذي تعرفه الجزائر منذ ما يزيد عن العشر سنوات يعتبر فرصة ثمينة قد لا تتكرر، يعتبر استغلالها برشادة وصدق أكبر تحد يواجه الجزائر اليوم إذا كانت نية بعث صناعة وطنية خارج المحروقات متوفرة فعلا، استغلال نقدر أن شروطه تتمثل في:

- التحرير الكامل للممارسة الاقتصادية، بفتح مجال الإنتاج والاستثمار أمام كل راغب وقادر على ذلك، وفق مبدإ "لا قاعدة تحكم الاقتصاد غير الاقتصاد ولا ضابط يحكم الاستثمار غير الاستثمار ولا مانع يحكم الإنتاج غير الإنتاج.

- تبسيط إجراءات التمويل والتوسع فيه، خاصة لفائدة صغار المنتجين و/أو الراغبين في دخول عالم الإنتاج من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك أن التمويل اللازم بالشروط الملائمة، يعتبر واحدا من أهم شروط التوسع في الإنتاج، ومنه نمو وتطور النسيج الصناعي الوطني.

كما أن الانعكاسات الإيجابية للتمويل الموسع منخفض التكلفة[1] بالاقتصاديات الناشئة وأسواق التمويل البسيطة، غالبا ما تكون أكبر مقارنة بالخسائر التي قد تلحق بالبنوك كممول رئسي في مثل هذه الاقتصاديات.

هذه الحقيقة يؤكدها المستوى القياسي لقيمة الأموال الراكدة بالبنوك الجزائرية نهاية سنة 2012، التي تراوحت في حدود 14 مليار دولار أمريكي. حيث إن الخسارة التي تكبدها

[1] في الأسواق الصغيرة مثل السوق الجزائرية غالبا ما تكون تكاليف التمويل المرتفعة راجعة لا إلى حجم الطلب، وإنما إلى عوامل إدارية بيروقراطية محضا. ما يفوت على الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية معتبرة.

الاقتصاد الوطني بسبب بقاء هذه الأموال دون توظيف تفوق كل خسارة كان يمكن أن تلحق بمجموع البنوك المقرضة جراء عسر أو عجز المؤسسات المقترضة عن السداد- عسرا كليا أو عسر الآجال.[1]

- تدنية العبء الضريبي قدر الإمكان ولأطول فترة ممكنة خاصة لفائدة صغار المنتجين و/أو الراغبين في دخول عالم الإنتاج من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإن كان هذا الشرط قائما منذ فترة، إلا أننا نؤكد على ضرورة تعميمه ليشمل ليس فقط المؤسسات حديثة النشأة و/أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنما كل مؤسسات النشاط. فتدنية العبء الضريبي ثاني أهم شروط التوسع في الإنتاج بعد شرط التمويل سالف الذكر.

فالعائد العام الذي يمكن أن يتحقق للاقتصاد الوطني جراء تدنية نسب الضريبة أكبر من النفع الذي يمكن أن يتحقق من إنفاق الحكومة لحصيلة الجباية. وذلك أنه لا أكفأ من صاحب رأس المال في توظيف واستثمار وتثمين رأس ماله. خاصة عندما يكون للدولة مصادر أخرى بإمكانها اعتمادها كمصدر لرؤوس الأموال اللازمة لممارسة إنفاقها العام، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الجزائر.[2]

- القضاء على الممارسات البيروقراطية التي أصبحت ثقافة هدامة تمنع كل تطور أو نمو في النسيج الإنتاجي الوطني. وذلك أنها تحمل المستثمر تكلفة إضافية في حدود 6 % من قيمة مشروعه الاستثماري، زيادة على أنها تفوت عليه فرصا للاستغلال جراء التأخير الكبير في تسوية الملفات وتقديم رخص الشروع في الإنتاج، ما قد ينتج عنه إلغاء المشروع كلية، وهي حالة كثيرا ما صارت تتكرر في الجزائر.[3]

---

[1] صنفت الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان في المرتبة 138 عالميا من مجموع 185 دولة. ما يعكس التأخر الكبير والأداء الضعيف جدا لمنظومة التمويل الجزائرية وما يرتبط بذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012، قاعدة بيانات أداء الأعمال في الجزائر الخاصة بسنة 2011.

[2] صنفت الجزائر في المرتبة 113 في مؤشر استخراج التراخيص وفي المرتبة 165 في مؤشر تسجيل الملكية عالميا من مجموع 185 دولة. ما يعكس الضرر الكبير الذي تلحقه الممارسات البيروقراطية للإدارات الجزائرية على الاقتصاد الوطني. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012، قاعدة بيانات أداء الأعمال في الجزائر الخاصة بسنة 2011.

[3] صنفت الجزائر في مؤشر دفع الضرائب في المرتبة 168 عالميا من مجموع 185 دولة. ما يعكس التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائرية في هذا الجانب وما لذلك طبعا من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012، قاعدة بيانات أداء الأعمال في الجزائر الخاصة بسنة 2011.

- محاربة الفساد المستشري الذي بلغ حدودا قياسية، تجاوز عندها مجرد إعاقة نمو وتطور الإنتاج الوطني، وإنما أصبح عامل هدم يفقد الاقتصاد الوطني من مزاياه ومكاسبه التي حققها على مدار سني الإنماء السابقة.[1]

- الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية قدر الإمكان لا بوصفها مصدرا تمويليا وإنما لما لها من تأثيرات تحريكية إيجابية تحدثها بالاقتصاديات المتلقية.

فهذا النوع من الاستثمار يعد الأداة التي بمقدورها خلق الحركية التي يفتقدها الاقتصاد الوطني والتي تعد شرارة كل نمو بكل اقتصاد متطورا كان أم متخلفا.[2] وذلك بفعل عامل المنافسة التي تفرضها على المنتجين المحليين، من جهة. وبفعل المحاكاة التي يضطر المنتجون المحليون إلى ممارستها حفاظا على مكانتهم في السوق، وضمانا لبقائهم بها.

كل هذا طبعا في إطار تشريعي قادر على ضمان إدارة هذه الاستثمارات بالاتجاه الذي يسمح بتحقق كامل الأهداف التي استقطب لأجلها وقادر في الوقت ذاته على تجنيب الاقتصاد الوطني حاضرا ومستقبلا أي تأثير سلبي يمكن أن يترتب عليها.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول- بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر1999

2- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر1999

3- Aabd El Hamid Brahimi, L'economie Algerienne –Defis Et Enjeux, Dahleb-1991

[1] صنفت الجزائر بحسب مؤشر الشفافية(الفساد) لسنة 2012 في المرتبة 105 عالميا من مجموع 176 دولة. ما يعكس التفشي الكبير والخطير لهذا الظاهرة الهدامة بالاقتصاد الوطني.

[2] غياب هذه الحركية هو الذي يفسر كيف أنه رغم انفاق زهاء الـ 300 مليار دولار أمريكي منذ سنة 2001 إلى يومنا، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يسجل أي تحسن يذكر.

4- HHocine BENISSAD, ALGERIE DE LA PLANIFICATION SOCIALISTE A L'ECONOMIE DE MARCHE, ENAG EDITIONS, ALGER 2004

5- Eddine SADI, LA PRIVATISATION DES ENTREPRISES PUBLIQUES EN ALGERIE – Objectifes - Nacer Modalitès et Enjeux, Office des Publications Universitaires, 2ème Edition 2006

ثانيا: التقارير:

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997، الدورة العاشرة- أفريل 1998

2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشرة- نوفمبر 1998

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، الدورة الثامنة- ماي 1999

4- بنك الجزائر، التقارير السنوية من تقرير 2002 الى تقرير 2011

5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، من تقرير 2002 الى تقرير 2011

ثالثا: ملتقيات علمية:

* CHIGNIER Antoine, les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le dévloppement en faillite des relations entre Etat et apparail de production dans une économie en développement, séminaire Economie nationale du monde Arabe, UNIVERSITE2 LYON2- 2009

رابعا: مراسيم:

❖ مرسوم رقم 80- 242 مؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات